

شراء أصوات مرتبط بروسيا في انتخابات مولدوفا لعام 2024 والاستفتاء بشأن الاتحاد الأوروبي

قالت الشرطة المولدوفية إن شبكة مرتبطة بالأوليفارشي الفار إعلان شور نقلت نحو 39 مليون دولار أمريكي من روسيا لدفع أموال للناخبين قبيل الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2024. وفي يوليو 2025، فرض مجلس الاتحاد الأوروبي جزاءات على مقرّبين من شور بسبب شراء الأصوات في عمليتي الاقتراع تلك، مستشهداً بـ«أنشطة روسيا المستمرة لزعزعة الاستقرار».

UKRAINE EVIDENCE HUB
خارج أوكرانيا
حتى 15 أكتوبر 2026

درجة الإثبات

إسناد رسمي

سمّت حكومة أو مدعٍ عام أو الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو أو إحدى هيئات الأمم المتحدة روسيا أو أجهزتها أو قواتها المدعومة من الدولة رسمياً. وهذا موقف تلك الجهة، وليس حكماً قضائياً.

الجهة التي أثبتت ذلك

نتائج الشرطة الوطنية المولدوفية (أكتوبر 2024). إدراجات مجلس الاتحاد الأوروبي في إطار نظام الجزاءات المتعلق بزعزعة استقرار مولدوفا (15 يوليو 2025؛ وأدرج شور في وقت سابق).

الأحداث

حتى يوليو 2025، يشمل إطار الاتحاد الأوروبي 23 فرداً و5 كيانات.

المصادر

- A** مجلس الاتحاد الأوروبي - جمهورية مولدوفا: المجلس يدرج سبعة أفراد وثلاثة كيانات في القائمة بسبب أعمال تزعزع استقرار البلاد · 15-07-2025
/https://www.consilium.europa.eu/ro/press/press-releases/2025/07/15/republic-of-moldova-council-lists-seven-individuals-and-three-entities-for-actions-destabilising-the-country/pdf
- C** إذاعة أوروبا الحرة/راديو الحرية - الشرطة المولدوفية تتهم أوليفارشيئاً موالياً لروسيا بمخطط لشراء الأصوات بقيمة 39 مليون دولار · 25-10-2024
https://www.rferl.org/a/moldova-police-accuse-shor-russia-oligarch-39m-vote-buying/33172951.html

ما نطالب به

من الدول الأعضاء

- كشف شبكات التدخل علناً وفي وقت مبكر.
- فرض جزاءات على من يمولون شراء الأصوات والتضليل الإعلامي.
- دعم قدرة الدول المستهدفة على صون نزاهة انتخاباتها.



الصفحة الإلكترونية ·
التصويبات

تتبع الحالة أربع درجات من الإثبات: حكم قضائي · إسناد رسمي · توجيه اتهامات · اشتباه (لا تُدرج حالات الاشتباه إلا في الصفحة الإلكترونية). المستوى A = المحاكم وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية · B = الحكومات والنيابات العامة · C = وسائل الإعلام والمحققون. التصويبات: evidence@ukraine-evidence.org